الإهداء

**إلى المصلحين والمصلحات

***ولكل المهتمين بشأن الإصلاح الاجتماعي

obeikan.com

obeikan.com

المقدمة

الكل يتوق إلى منزل تسوده المحبة والاحترام وروح التعاون، ولكن هذه التطلعات قد لا تتحقق إذا لم نعرف منذ البداية أي السبل تؤدي نحو هذه الأمنيات.

بعد سنوات من البحث الجاد لمعرفة أسباب مشاكل الأسرة واستنباط نتائجها، وبعد الخبرة العملية والتحقيقات الميدانية التي قمنا بها، وبسبب تقدم البحوث حول هذه المواضيع، بتنا نعرف الكثير عن أبعاد هذه القضية، ورغم رغبة معظم الأشخاص في الحفاظ على خصوصيتهم أمكن التوصل إلى استنتاجات صحيحة ومقنعة، وبات من المؤكد أنّ هناك خوف من عواقب الطلاق مهما كانت الأشكال التي تتخذها إجراءاته.

يُعتبر الطلاق من أشد الحوادث المؤلمة في حياة الإنسان، وتجربة قاسية لكل من الزوج والزوجة والأولاد على حدٍ سواء؛ حيث يشعر كل منهم بالإحباط والحرمان حين تتشتت الأسرة. فالزواج ليس مجرد عقد أو وثيقة يمكن التحرر منها بسهولة، خاصةً بعد وجود الأطفال إذ تكثر حالات الانحراف بين الأسر المفككة، وهذا التفكك بسبب الهجر أو الطلاق يؤدي إلى شعور الأبناء بالضياع وعدم الاستقرار العاطفي نتيجة نقص الرعاية. ولا يمكن أن يكون الطلاق نهاية للمشاكل العائلية إلا في بعض الحالات النادرة، بل يمكن القول إن الطلاق بداية لمشكلة جديدة؛ وكلما ارتفع مستوى الصِراع الأسري ارتفع مستوى الإحباط، والقلق، والإدمان، وغيرها. وإذا نظرنا إلى واقع الأطفال داخل الإصلاحيات أو في مراكز الرعاية بسبب الأسر المدمرة سوف نُدرك على الفور مدى أهمية هذا الموضوع الذي سبب الكثير من المآسي وحطم مبدأ المشاركة القائمة على المودة والرحمة، وخلق

دوافع لسيطرة الأهواء والأنانية وحب الانتقام بدل التسامح والمغفرة. وعندما تنهار العلاقة الزوجية تنقسم البيئة الاجتماعية التي عاش فيها الزوجان وتنقسم عرى الوحدة بين أسرتيهما ويتشتت الأولاد أمام واقع جديد وحقيقة مُرة وصدمة هائلة، فالشرخ الذي يتركه الطلاق على الحياة العائلية وعلى الهوية الاجتماعية هو شرخ بالغ وعميق.

إننا نتقدم بهذا البحث عن ظاهرة تصيب المجتمعات بنسب مرتفعة، وتُعتبر ظاهرة خطيرة تهدد كيان الأسرة وتسبب الكثير من المآسي الاجتماعية والنفسية. وأسباب ارتفاع معدلات الطلاق عديدة ومتنوعة؛ فالقوانين، والأعراف، والأديان، والعادات أمور تلعب الدور الأساسي في تشكيل هذه الظاهرة؛ لأن الإنسان كائن عضوي نفسي واجتماعي؛ وما يتعرض له من ضغوطات ليس حالة في معزل عن محيطها فهناك تلازم بين مشكلة الطلاق ومشكلات الفقر مثلاً، أو بين مشكلة الطلاق وقضايا تحرر أو عمل النساء، وبينها وبين بعض العادات والتقاليد وغيرها؛ فالطلاق ظاهرة فردية لكنها اجتماعية ضمناً. ولا يجوز الاعتماد على التخمين أو التوقع أو الخروج بأحكام ونظريات تتسم بشيء من النظرة الخاصة والذاتية، فالأبحاث غير المتكاملة عرضة للظنون والخطأ، ولا يمكن الأخذ بالدراسات الأحادية الجانب لأن المعرفة الخاصة لا تمثل معرفة الآخرين من البشر فلكل مجتمع عاداته ومعتقداته.

وهذه الظاهرة تطال الكثير من المجتمعات وخاصةً الحديثة، ومعدلات الطلاق ترتفع كلما زادت معدلات الزواج، وكذلك تختلف هذه المعدلات من الريف إلى الحضر وارتفاعها في أي مجتمع هو إشارة واضحة على تفككه. والمجتمع العربي يشهد هذه الأيام مرحلة تحول كبيرة في بنيته، مما يؤدي إلى بروز مشكلات اجتماعية لم تكن معروفة من قبل ولا تتناسب مع الموروث الثقافي للجماعة المحافظة.

وبسبب ضعف الإعداد للحياة الزوجية وعدم فهم الحقوق والواجبات والنقص

في التوعية تكثر المشاكل، خاصةً في المجتمعات الصناعية الحديثة حيث تضعف الروابط العائلية الممتدة، ولذا فإن حالات الطلاق في تزايد مستمر في هذه المجتمعات، ففي عام ١٩٨٠ بلغ عدد الزيجات في بريطانيا ٤٠٩٠٠٠ زواجاً (كان ٣٥٪ منها زيجات للمرة الثانية) وبلغ عدد حالات الطلاق ١٥٩٠٠٠ حالة. حيث بلغ العدد الإجمالي للمطلقين والمطلقات في هذه الفترة ما يزيد عن مليوني شخص، فمعدل الطلاق البريطاني الذي ارتفع بمعدل ٦٠٠٪ خلال السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة، يعد من أعلى المستويات في العالم الغربي[1]. أما في الولايات المتحدة فقد دلت الإحصائيات أنه في عام ١٨٩٠ ميلادية كانت نسبة الطلاق بمعدل ٦٪ وتضاعفت مع السنين لتصل عام ١٩٤٨ إلى ٣٠٪ بمعدل أربعمئة ألف حالة طلاق سنوياً، ثم وصلت اليوم إلى نسبة ٩٠٪[2].

ونلاحظ من خلال معظم الدراسات أن من بين كل ١٠٠ حالة زواج يتم طلاق ٣٣ حالة على الأقل، مع وجود تفاوت واضح في النِسب بين الريف والحضر. في الخليج مثلاً: بلغت أعلى نسبة طلاق في الإمارات ٤٠ ٪ بناءً على إحصاءات المحاكم هناك، وفي السعودية بلغت النسبة ٣٥ ٪، وفي البحرين ٢٠ ٪، وفي الكويت الطلاق شبه ثابت منذ العام ١٩٨٥ حتى ٢٠٠٥ . ولو أخذنا نموذجاً في بلد إسلامي، كإيران مثلاً لوجدنا أن الطلاق ينتشر في المدن أكثر من الأرياف، وقد نشرت جريدة "اطلاعات"، إحصائية ذكرت فيها أن ربع حالات الطلاق المسجلة واقعة في العاصمة أي بنسبة ٢٧٪ من المجموع العام مع أن نسبة سكان المدن لا تزيد عن ١٠٪ من مجموع سكان البلاد. ومن خلال إحصاءات الأمم المتحدة للعام ١٩٩٨ بلغ معدل الطلاق الخام في إيران ٠,٩٧، وفي العام ٢٠٠٠ وصل المعدل إلى ١,١٧، ليستمر في الارتفاع إلى حدود ١,٤٢ عام ٢٠٠٢؛ وبالمقارنة مع دول أخرى كبريطانيا مثلاً: فقد بلغ معدل الطلاق الخام

1- جون ستون، المسيحية والقضايا المعاصرة، الطبعة الثالثة، القاهرة دار الثقافة، ١٩٩٩ ص ٢٦٥.

2- مكي العاملي علي حسين، الطلاق، الطبعة الاولى، بيروت، منشورات الربيع ١٩٩٤، ص ٢٢

٢,٧٠ سنة ١٩٩٨، وفي العام ٢٠٠٠ كان المعدل الخام في بريطانيا ٢,٥٨.

ولو أخذنا نموذجاً لبنانياً البلد الذي تتنوع فيه المذاهب، ضمن دراسات مستندة إلى واقع محسوس نجد أن حالات الطلاق في تزايد مخيف "في منطقة النبطية مثلاً التي تبلغ الخمسين قرية تقريباً سيكون عدد حالات الطلاق فيها ضمن عشرين سنة خمسة آلاف حالة، وهو رقم مذهل، بما يعكسه من تفكيك بين الأسر حيث تدوم آثاره طيلة حياة هذه الأسر في كثير من الأحيان."[1]

وتخضع أنظمة الزواج والطلاق في لبنان إلى خصائص عديدة تميز بنيته السكانية من أهمها عامل الدين ولا يوجد في لبنان قانون مدني للزواج، ولهذا نجد أن لبنان يمثل نموذجاً فريداً من التعايش بين مجموعات لكل منها دلالة دينية خاصة تساهم بشكل مباشر في تنظيم كيان الأسرة، ولكن لبنان اليوم يُعتبر من المجتمعات التي طاولها التغيير بسرعة وهذا التغيير أثر بشكل مباشر على استقرار الأسرة.

1- نفس المرجع ص ٢٣.

obeikan.com